الأنباء
الخميس 2 مارس 2017

في 2017.. للعام التاسع على التوالي

«يوروماني»: «الوطني» أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الكويت

اختارت مجلة «يوروماني» العالمية المتخصصة بنك الكويت الوطني «كأفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة» في الكويت خلال 2017، للعام التاسع على التوالي وذلك في استبيانها السنوي لآراء مئات المحللين والخبراء حول أفضل بنوك العالم في هذا المجال، متفوقا على أبرز البنوك والمؤسسات المالية العالمية في مجال الخدمات المصرفية الخاصة.

وتسلم نائب مدير عام الخدمات المصرفية الخاصة في بنك الكويت الوطني محمود عزالدين في احتفال خاص أقامته «يوروماني» على شرف البنوك الفائزة في العاصمة البريطانية لندن، جائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الكويت».

«الوطني» يتسلم الجائزة

وقال عزالدين «إن اختيار بنك الكويت الوطني كأفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة المتكاملة في الكويت، متفوقا على بنوك ومؤسسات مالية عالمية بارزة، يعكس موقعه الريادي في السوق المصرفية متمثلا بقوته المالية وتصنيفاته المرتفعة ولاسيما ثقة العملاء المستمرة به وبخدماته ومنتجاته الاستثمارية، مؤكدا أن بنك الكويت الوطني يبقى علامة فارقة في السوق المصرفية ورائدا في مجال جودة الخدمة من خلال سعيه الدائم إلى طرح المنتجات والأدوات الاستثمارية المتطورة وتعزيز علاقاته بعملائه.

وأوضح عزالدين أن امتلاك بنك الكويت الوطني لأوسع شبكة فروع محلية وعالمية وتواجده في أهم عواصم المال والأعمال حول العالم يضعانه في موقع متقدم لتوفير أفضل الحلول المصرفية والاستثمارية الخاصة لعملائه من ذوي الملاءة المالية العالية، بالإضافة إلى تطوير منتجات متنوعة تغطي أكثر من سوق حول العالم بما يتناسب مع طبيعتهم الاستثمارية وملاءتهم المالية ويحقق مصلحتهم.

وأعرب عزالدين عن شكره وامتنانه لما يوليه عملاء الوطني من ثقة كبيرة في البنك ولما يبذله فريق الخدمات المصرفية الخاصة في «الوطني» من جهود، والتي كان لها الدور الأكبر في تمكينه من إحراز هذا اللقب من جديد.

تجدر الإشارة إلى أن مجلة يوروماني البريطانية المتخصصة في عالم الأعمال المصرفية العالمية وأسواق رأس المال، تنظم سنويا هذا الاستبيان في مجال إدارة الثروات ليشمل أكثر من 60 بلدا حول العالم. وتعتمد جوائز هذا الاستبيان على استطلاع آراء المختصين في مجال الخدمات المصرفية الخاصة، إلى جانب اعتمادها معايير أخرى للمؤسسات المرشحة مثل الأصول المدارة، ونسبة العملاء إلى مديري العلاقات، ومجموعة الخدمات التي يتم توفيرها. ويحتفظ بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية بين بنوك منطقة الشرق الأوسط بإجماع وكالات التصنيف العالمية «فيتش» و«موديز» و«ستاندرد آند بورز» التي تجمع على متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة لديه، فضلا عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم وذلك للمرة الحادية عشرة على التوالي.

ولدى مجموعة بنك الكويت الوطني اليوم أوسع شبكة فروع محلية ودولية تغطي أربع قارات حول العالم، وتنتشر في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ودول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط والصين وسنغافورة.

3,3 مليارات دينار إصدارات الدين العام منذ أبريل 2016

«المركزي» يصدر سندات جديدة بـ 100 مليون دينار

أحمد موسى

أصدر البنك المركزي الكويتي أمس سندات خزينة بقيمة 100 مليون دينار تستحق بعد عامين وبفائدة 1,625٪.
وتمت تغطية السندات التي طرحها المركزي بنحو 5 مرات، حيث تعد أول إصدار لآجال عامين منذ سبتمبر الماضي.
ويرتفع عائد الإصدار الأخير بنحو 0,125٪ عن إصدار شهر سبتمبر الذي بلغ العائد فيه نحو 1,5٪.
ورفع «المركزي» من حجم إصدارات الدين العام بهدف تمويل العجز وتنظيم السيولة منذ مطلع العام المالي الحالي في أبريل 2016 إلى 3,3 مليارات دينار، فيما يبلغ إجمالي السندات المستحقة في تلك الفترة 920 مليون دينار.
يذكر أن وزارة المالية أعلنت في شهر يوليو الماضي أنها دشنت برنامجا لإصدارات الدين العام المحلي بقيمة ملياري دينار بجانب إصدار سندات دولية تعادل قيمتها 3 مليارات دينار بهدف تمويل جانب من عجز الموازنة الذي يقدر بنحو 9,6 مليارات دينار.
وكانت مصادر مصرفية قد كشفت لـ «الأنباء» ان بنك الكويت المركزي بدأ تطبيق آلية الفائدة المرنة على السندات طويلة الأجل منذ مطلع العام الحالي استجابة لمطالب البنوك بإقرار فائدة متغيرة على السندات طويلة الأجل (اجل 5 سنوات).
وسجلت إصدارات الدين العام بنهاية ديسمبر الماضي زيادة قياسية لتبلغ مستويات 3,2 مليارات دينار بزيادة 1,68 مليار دينار وبنسبة 105٪ عن مستواها في 2015 لتعادل بذلك 9,2٪ من الناتج المحلي.

«هيئة الأسواق» تحذّر من تعاملات دولية تتعلق بغسيل الأموال

أرسلت هيئة أسواق المال تعميما بشأن الدول التي لا تطبق أو تطبق بشكل غير كاف توصيات مجموعة العمل المالي. وجاء في التعميم أنه طبقا لأحكام مواد القانون فإنه يجب على الشخص المرخص له الحرص والتدقيق في علاقات العمل أو العمليات مع عملاء أو مؤسسات مالية من دول لا تطبق أو تطبق بشكل غير كاف توصيات مجموعة العمل المالي.

وجاء في التعميم:«إذا أخطرت الهيئة الشخص المرخص له أن تلك الدولة لا تطبق بشكل كاف توصيات مجموعة العمل المالي، فإن على الشخص المرخص له اعتبار جميع علاقات العمل والعمليات الصادرة عن تلك الدول من فئة المخاطر العالية التي تستوجب تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في المادة رقم (3ـ21) من هذا الفصل.

وعليه، فقد قامت مجموعة العمل المالي بتحديث القائمة الخاصة بالدول التي لا تطبق أو تطبق بشكل غير كاف توصيات المجموعة في اجتماعها الأخير المنعقد في فبراير 2017».

وحرصا من هيئة أسواق المال على القيام بدورها المنصوص عليه في المادة المشار إليها أعلاه، فإنه يتعين عليكم زيارة موقع مجموعة العمل المالي والحصول على القائمة المحدثة للدول التي لا تطبق أو تطبق بشكل غير كاف توصيات مجموعة العمل المالي، وذلك ليتسنى لكم العمل بما جاء في حكم المادة رقم (3ـ42) من الكتاب السادس عشر «مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب».

11,6٪ ارتفاع "الوزني" و18٪ لـ "السعري"

«كامكو»: البورصة الكويتية تتصدر أداء أسواق الخليج منذ بداية 2017

أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال شهر فبراير2017

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (٪)	الأداء منذ بداية العام (٪)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليون دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (٪)
الكويت ـ مؤشر السوق الوزني	424,0	(0,8٪)	11,6٪	96,3	2,867,9	18,7	1,3	3,7٪
الكويت ـ مؤشر الكويت 15	964,1	(2,2٪)	8,9٪					
الكويت ـ مؤشر السوق السعري	6,783,1	(0,7٪)	18,0٪					
السعودية	6,972,4	(1,8٪)	(3,3٪)	436,1	20,061,0	14,5	1,6	4,2٪
أبوظبي	4,552,1	0,1٪	0,1٪	127,0	1,359,3	11,1	1,3	5,5٪
دبي	3,630,3	(0,3٪)	2,8٪	104,6	4,243,5	9,9	1,3	4,6٪
قطر	10,702,1	1,0٪	2,5٪	158,7	1,846,5	15,0	1,5	3,8٪
البحرين	1,349,7	3,5٪	10,6٪	21,2	47,2	9,9	0,9	4,4٪
مسقط	5,780,0	0,1٪	(0,0٪)	12,8	256,7	9,9	1,1	5,3٪
إجمالي الأسواق الخليجية				956,7	30,682,0	13,5	1,4	4,3٪

المصدر: بحوث كامكو

قال تقرير صادر عن شركة «كامكو للاستثمار» إن أسواق الأوراق المالية بدول الخليج شهدت أداء مختلطا وانحسر نشاط التداول في نطاق محدود خلال فبراير 2017 نظرا لعمليات جني الأرباح بعد ثلاثة أشهر متتالية من الأداء القوي، الأمر الذي أدى إلى تراجع هامشي في معظم الأسواق الرئيسية. كما لوحظ نفس الاتجاه الفاتر في أسعار تداولات النفط، والذي يعد أحد المحفزات الرئيسية للأسواق الخليجية، كذلك سجل مؤشر MSCI الخليجي تغيرات طفيفة خلال الشهر، بالإضافة إلى انقضاء موسم إعلانات الأرباح بالنسبة لمعظم الأسهم الخليجية الكبرى، ما أدى إلى توافر عدد قليل من المحفزات التي من شأنها دفع اتجاه السوق خلال الشهر.

38٪ انخفاضاً بقيمة التداول خلال فبراير

الأسواق تترقب احتمالات حول رفع الفائدة الأميركية مارس الجاري

كما أصاب التراجع أنشطة التداول أيضا خلال الشهر، مع تراجع كل من كمية وقيمة الأسهم المتداولة بنسبة 38٪ و24٪ على التوالي. وانفرد سوقا قطر ومسقط بتسجيل قيمة تداولات أعلى خلال فبراير 2017 مقارنة بالشهر السابق.

وضمن أبرز الأحداث تراجع مؤشر تداول العام للشهر الثاني على التوالي نظرا لعمليات جني الأرباح، مع تسجيل المؤشر لتراجع بنسبة 3,3٪ منذ بداية العام، حيث لم يتمكن السوق السعودي من الحفاظ على مستوى 7,000 نقطة المهم، وأنهى تداولات الشهر مغلقا عند مستوى 6,972,39 نقطة. وقد كان إطلاق السوق الموازية للأسهم في السعودية باسم «نمو» من أهم التطورات الرئيسية لهذا الشهر. ويهدف السوق الجديد إلى تشجيع الشركات الصغيرة الحجم لإدراج أسهمها للتداول بمتطلبات إدراج أكثر مرونة مع اقتصار الاستثمار بها على فئات المستثمرين المؤهلين فقط.

وتوقع التقرير أن تنعكس تأثيرات بعض الأحداث المهمة على أسواق المال العالمية وان تبقيها متوترة، والتي يتوقع أن يمتد أثرها ليطول أسواق الخليج، وتتضمن تلك الأحداث خطاب الرئيس الأميركي حول السياسات الضريبية وتزايد احتمال رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة خلال شهر مارس بما قد يؤثر على القطاع المصرفي بصفة أساسية.

وأشار التقرير الى تراجع بورصة الكويت خلال فبراير 2017 بعد أربعة أشهر متتالية من الأداء الإيجابي. وقد تراجعت المؤشرات الثلاث دون استثناء خلال الشهر نظرا لتركز أنشطة البيع على الأسهم الكبرى بالتحديد. وقد انعكس ذلك في تراجع مؤشر الكويت 15 بنسبة 2,2٪، في حين تراجع كل من المؤشر الوزني والمؤشر السعري هامشيا بنسبة 0,8٪ و0,7٪ على التوالي بنهاية الشهر. إلا انه على الرغم من ذلك التراجع الهامشي الذي شهده شهر فبراير 2017، إلا أن البورصة الكويتية لا تزال في صدارة الأسواق الخليجية من حيث أداء السوق منذ بداية العام حتى تاريخيه بنمو المؤشر الوزني بنسبة 11,6٪ وتفوق المؤشر السعري بإضافة 18٪ إلى قيمته خلال العام الحالي نتيجة للنمو القوي الذي حققه السوق خلال شهر يناير 2017.

ولفت التقرير إلى أن الأسهم الصغرى تصدرت قائمة الرابحين لهذا الشهر، في حين تضمنت الأسهم الكبرى الرابحة بنك وربة وبيت التمويل الخليجي بنمو بلغت نسبته 15,5٪ لكل منهما، تبعهما سهما شركة الامتياز للاستثمار والقرين للبتروكيماويات بارتفاعهما بنسبة 14,3٪ و14٪ على التوالي. في حين تضمنت قائمة الأسهم المتراجعة سهم أجيليتي (20,3ـ٪) والشركة الوطنية العقارية (14,3ـ٪). كما شهدت أنشطة التداول تراجعا شديدا خلال الشهر مقارنة بتداولات شهر يناير 2017 والذي يعد أحد أكثر الأشهر نشاطا. حيث تراجعت كمية الأسهم المتداولة بأكثر من الثلث وبلغت 8,8 مليارات سهم مقابل 13,9 مليار سهم تم تداولها خلال الشهر السابق. كما تراجعت قيمة الأسهم المتداولة وإن كان بوتيرة أقل بنسبة 27٪، حيث بلغت 866 مليون دينار مقابل 1,2 مليار دينار في يناير 2017. كما يعزى تراجع أنشطة التداول في شهر فبراير أيضا إلى توافر عدد أقل من جلسات التداول مقارنة بالشهر السابق (19 يوما في فبراير مقابل 22 يوم تداول في يناير 2017). وتصدر سهم زين قائمة الأسهم الأكثر تداولا من حيث القيمة (68,6 مليون دينار) تبعه سهم أجيليتي (53,3 مليون دينار) والامتياز للاستثمار (48,1 مليون دينار).

دول التعاون تحتاج إلى 69 غيغاواط حتى عام 2020

320 مليار دولار حجم مشاريع الطاقة في الخليج

محمود عيسى

قالت مجلة كونستراكشن ويك: ان مصادر مطلعة في قطاع الطاقة الخليجية تتوقع استمرار هذا القطاع قويا في المستقبل القريب في ظل احتياج دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة الى طاقة توليد كهرباء اضافية تبلغ 69 غيغاواط خلال الفترة بين عامي 2016 و2020.

وأضافت المجلة أن هذه الطاقة الاضافية تترجم الى ضرورة توفير نحو 137 مليار دولار من الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي، لاسيما اذا علمنا ان الطاقة المطلوبة خلال السنوات العشر المقبلة ستبلغ 100 غيغاواط.

واعتبرت المجلة ان الزيادة السكانية والتوسع العمراني والتصنيع، وارتفاع مستويات الدخل من الاسباب الرئيسية لنمو الطلب على الطاقة.

ووفقا لتقرير صادر عن موقع فينتشر اونسايت، الذي يتبع نشاطات المشاريع في المنطقة، فإن هناك ما تزيد قيمته على 320 مليار دولار من مشاريع الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي في مراحل مختلفة، منها مشروعات بأكثر من 100 مليار دولار في قطاع مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، حيث شهد الاهتمام بالطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة.

الكويت والإمارات والسعودية أكبر الأسواق الخليجية في الطاقة الشمسية

وأضافت ان توافر الموارد والتكنولوجيا المتقدمة وانخفاض التكاليف تعتبر من بين أمور أخرى من العوامل التي تجعل الاستثمار في الطاقة المتجددة أسهل من ذي قبل.

يذكر ان ما يتراوح بين 85٪ و90٪ من مشاريع الطاقة المتجددة في المستقبل سينصب على الاستفادة من الطاقة الشمسية، نظرا لأن دول مجلس التعاون الخليجي لديها بلا شك وفرة من معدلات سطوع الشمس والفضاءات الواسعة لتطوير محطات الطاقة الشمسية الكبرى.

واعتبرت المجلة كلا من الكويت والإمارات والسعودية أكبر أسواق الطاقة الشمسية في دول مجلس التعاون الخليجي، معتبرة ان طاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية من مصادر الطاقة المتجددة والبديلة الأخرى التي يجري النظر فيها او التخطيط والمستخدمة لتنفيذ مشاريع في المنطقة.

التشريعات وانخفاض النفط يلعبان دوراً في تشكيل أسواق التأمين

«موديز»: مخاطر ائتمانية ستواجه شركات التأمين الخليجية بالأشهر المقبلة

محمود عيسى

قالت وكالة موديز للتصنيف الائتماني ان التشريعات وأسعار النفط المنخفضة ستلعب دورا في تشكيل أسواق التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتوقعت الوكالة في تقرير أن تواجه شركات التأمين في معظم دول مجلس التعاون الخليجي مخاطر ائتمانية تتراوح بين المتوسطة والمرتفعة خلال الاشهر 12ـ18 المقبلة.

ورأى مساعد نائب الرئيس والمحلل في وكالة موديز محمد علي ونـد «ان أسعار النفط الضعيفة والانكشاف الشديد على الأصول الاستثمارية المتقلبة تسبب المخاطر الائتمانية لشركات التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي. ويقابل هذه العوامل جزئيا انخفاض معدلات انتشار التأمين في المنطقة والتحسن الذي طرأ على قوانين التأمين».

وقالت الوكالة إن هذا التقرير لا ينطوي على أي اجراء تصنيفي، ولكنه يصور المخاطر الائتمانية الرئيسية التي تواجه أسواق التامين في دول الخليج، وان أسعار النفط المنخفضة تمثل رياحا معاكسة لها على المدين القصير والمتوسط، نظرا لأنها تؤدي الى ابطاء النمو الاقتصادي وتؤثر عكسيا على الانفاق الحكومي، وقد تباطأ نمو اقساط التأمين في دول التعاون الى 14٪ في عام 2015 على اساس سنوي مقارنة مع 17٪ في عام 2013 على اساس سنوي، وتعتبر مخاطر هذا القطاع اكبر بالنسبة لشركات التأمين في كل من عمان والبحرين والسعودية، ما يعكس اعتماد هذه الدول على النفط وارتفاع نقطة التوازن في أسعار النفط.

وتعتبر وكالة التصنيف جودة الأصول ضعفا ائتمانيا رئيسيا للعديد من شركات التأمين في المنطقة. كما أن ندرة إصدارات السندات من قبل الحكومات الخليجية والشركات تحد من الخيارات الاستثمارية ذات الدخل الثابت ما يضطر شركات التأمين الى زيادة انكشافها على قطاعي الأسهم والعقارات، الأمر الذي يؤدي إلى عوائد استثمارية متقلبة. وتميل مخاطر الاستثمار الى التراجع في البلدان ذات القوانين والانظمة التشريعية الأكثر شمولا.

وانتهت الوكالة إلى القول ان انخفاض معدل انتشار سوق التأمين يعزز فرص نمو اقساط التأمين حيث ان معدل الانتشار ـ أو الاختراق ـ الى الناتج المحلي الإجمالي هو أقل من 2٪ في معظم دول الخليج، لذا تتوقع موديز ان تحافظ أقساط التأمين على نمو من خانتين، على الرغم من انخفاض أسعار النفط، بالاضافة الى تزايد التغطية الطبية الإلزامية في بعض البلدان، والعديد من الأنشطة الرياضية والثقافية العالمية المقرر أن تجري في المنطقة – مثل معرض اكسبو 2020 وكأس العالم لعام 2022، وهي عوامل تعتبر معززة لقطاع التأمين الخليجي.